

## ملاحق البيان الصحفي لوزارة الخارجية الإترية



### المذكرة الدبلوماسية الأمريكية 33

أغسطس 2021

رقم 21/215

"تود سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، باحترام، إبلاغ وزارة الخارجية في حكومة دولة إترية أنه في الساعة 10:30 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة ستصنف الولايات المتحدة رئيس أركان قوات الدفاع الإترية الجنرال فلبوس ولديوهنس بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي للمساءلة بشأن حقوق الإنسان، لكونه قائدًا أو مسؤولًا لكيان (قوات الدفاع الإترية) شارك أو شارك أعضاؤه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت أثناء الصراع المستمر في إثيوبيا. تأسف السفارة لأن الوزارة رفضت منح القائم بالأعمال ووكر موعدًا مع معالي وزير الخارجية عثمان أو أي مسؤول آخر في الوزارة. كان القائم بالأعمال ووكر يفضل بناء على روح الاحترام المتبادل والصراحة التي تميز علاقتنا الثنائية، تقديم النقاط التالية شخصيًا والإجابة على أي أسئلة.

قوات الدفاع الإترية مسؤولة عن مجازر ونهب واعتداءات جنسية. وقامت قوات الدفاع الإترية باغتصاب وتعذيب وإعدام مدنيين وتدمير ممتلكات ونهب مؤسسات تجارية.

قوات الدفاع الإترية أطلقت النار عمدًا على مدنيين في الشارع ونفذت عمليات تقتيش من منزل إلى منزل، وأعدمت رجالًا وصبية، وطردت أسر تيغراوية قسرا من مساكنهم واستولت على منازلهم وممتلكاتهم.

تطالب الولايات المتحدة الحكومة الإترية بسحب قواتها العسكرية بشكل فوري ودائم من إثيوبيا.

تؤكد الولايات المتحدة على ضرورة الضغط على جميع أطراف النزاع في شمال إثيوبيا لإنهاء العنف على الفور والبدء في مفاوضات وقف إطلاق النار. رقم 13818 ، الذي يبنني (E.O.) يتم تصنيف الجنرال فلبوس وفقاً للأمر التنفيذي على وينفذ قانون ماغنيتسكس العالمي ويستهدف مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد في جميع أنحاء العالم. نتيجة لهذه العقوبات ، فإنه يتم حظر جميع الممتلكات والمصالح في ممتلكات الأشخاص المحددين والموجودة في الولايات المتحدة أو في حوزة الولايات المتحدة أو تحت سيطرتها، وأي كيانات مملوكة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بنسبة 50 في المائة أو أكثر من قبل الأشخاص المحددين ، ويجب إبلاغ مكتب وتحظر (OFAC) مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشكل عام جميع المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الأمريكيون أو داخل (أو عبر) الولايات المتحدة والتي تنطوي على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات الأشخاص الذين تم تحديدهم أو حظرهم بطريقة أخرى.

تعترم الولايات المتحدة إرسال إشارة قوية لجميع الجهات المسلحة في شمال إثيوبيا مفادها أن انتهاكات حقوق الإنسان ستكون لها عواقب. خلال زيارته في 6 مايو إلى أسمر ، أوضح المبعوث الخاص فيلتمان للرئيس إسياس مخاوف الولايات المتحدة الشديدة بشأن السلوك المؤسف للقوات الإرترية في تيغراي وإمكانية فرض عقوبات إذا استمرت انتهاكات حقوق الإنسان وإذا لم تنسحب قوات الدفاع الإرترية.

لقد عادت قوات الدفاع الإرترية إلى تيغراي وهي تدعم عمليات قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في شمال إثيوبيا. وكما قلنا لكم مرارًا وتكرارًا علنًا وبصورة شخصية ، فإن استمرار وجود قوات الدفاع الإرترية في إثيوبيا يؤدي إلى تفاقم الصراع ، وزعزعة استقرار إثيوبيا ، وإعاقة التقدم نحو وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض. على القوات الإرترية الانسحاب الفوري والدائم من إثيوبيا. منذ بداية الصراع في تيغراي في نوفمبر 2020 ، كانت الولايات المتحدة واضحة جدًا بشأن نهجها لتحسين الوضع في شمال إثيوبيا: إنهاء الصراع ، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في شمال إثيوبيا ، وإحلال السلام. والأمن في شكل حل سياسي تفاوضي. النزاع المستمر في تيغراي وشمال إثيوبيا يعرض الوحدة الوطنية والاستقرار والسلامة الإقليمية للدولة الإثيوبية ، وبالتالي أمن منطقة القرن الأفريقي الكبرى ، للخطر.

لا تؤيد الولايات المتحدة أو تدعم أي مجموعة أو طرف معين في هذا الصراع. نحن ندعم إثيوبيا مستقرة وأمنة وموحدة. لقد طالبنا مرارًا وعلنا الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ، وقوات أمهرة الإقليمية ، وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية ، والمليشيات الإقليمية المرتبطة بها وكذلك قوات الدفاع الإرترية ، بإنهاء هذه الأزمة والتحرك نحو وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض في مصلحة حماية المدنيين بمن فيهم الإرتريون وغيرهم من اللاجئين المدنيين في المنطقة ، والحفاظ على وحدة الدولة الإثيوبية.

يتعين على الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي الشروع في مفاوضات وقف إطلاق النار على الفور ودون شروط مسبقة. يجب أن يؤدي هذا إلى حوار أوسع لإيجاد حل سياسي دائم للصراع.

أخيرًا ، دعت الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا جميع الجهات المسلحة في تيغراي إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدنيين ، وأوضحت أن المسؤولين عن الفظائع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يجب محاسبتهم.

هذا التصنيف للجنرال فيليبوس هو خطوة أولى لفرض ثمن على المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في تيغراي.

تنتهز سفارة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة لتؤكد لوزارة خارجية دولة إرتريا أسى آيات التقدير.

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، أسمرأ.

23 أغسطس 2021 ."

رسالة من وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير خارجية إرتريا

وزارة الخارجية

واشنطن

8 مارس 2021

معالي السيد عثمان صالح

وزير خارجية دولة إرتريا

أسمرأ

عزيزي السيد الوزير:

أشكركم على رسالتكم الأخيرة عندما بدأت عملي كوزير للخارجية. أمل أن أعمل بشكل بناء معكم ومع دولة إرتريا لمعالجة أكثر القضايا إلحاحًا في المنطقة ، بما في ذلك أزمة تيغراي. ومع ذلك ، فإن علاقتنا الثنائية ستعتمد إلى حد كبير على الإجراءات التي تقرر حكومتكم اتخاذها بشأن أزمة تيغراي.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء وجود القوات العسكرية الإرترية في منطقة تيغراي بإثيوبيا وإزاء تقارير متعددة للأمم المتحدة والمنظمات المدنية توثق انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي هذه القوات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر دعواتنا لسحب هذه القوات على الفور. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا في وجه الفظائع التي ترتكب في تيغراي. يجب محاسبة المسؤولين.

ندعو جميع أطراف نزاع تيغراي إلى إعلان وقف الأعمال العدائية من جانب واحد دون شروط مسبقة. سيساعد هذا في تخفيف معاناة شعب تيغراي والسماح

للمساعدات الدولية التي تشتد الحاجة إليها بدخول المنطقة.

إننا نواجه العديد من الأزمات في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك منطقة القرن الأفريقي ، ومن الضروري أن تعمل جميع البلدان معًا بشكل سلمي لمواجهة هذه التحديات التاريخية. يعتمد مواطنونا الآن أكثر من أي وقت مضى على قيادتنا ؛ لدينا فرصة ومسؤولية لبناء مستقبل سلمي متجذر في الحرية والازدهار للجميع.

تقبلوا تحياتي،

أنتوني ج. بليكن

رد وزير الخارجية عثمان صالح على وزير الخارجية الأمريكي

أسمرا : ١٣ مارس ٢٠٢١

معالي السيد أنتوني ج. بلينكين

وزير الخارجية

الولايات المتحدة الأمريكية

واشنطن العاصمة

عزيزي السيد وزير الخارجية ،

اسمحوا لي أن أقدم لمعاليتكم تحياتي وأطيب تمنياتي بالنجاح في مسؤولياتكم الثقيلة.

اسمحوا لي أيضاً أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة 8 مارس هذا الشهر.

من المؤسف أنك توصلت إلى بعض الاستنتاجات على أساس معلومات مضللة

غير مؤكدة من وسائل الإعلام. في رأيي ، فإن المشاورات السابقة للتأكد من

وجهات نظرنا كانت ستساهم في تكوين صورة دقيقة وشاملة بالإضافة إلى فهم

أفضل.

أشعر بالتعجب أيضاً من لهجة رسالتك التي يبدو أنها تعود إلى السياسات غير

البناءة التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن إرتريا في الثلاثين عاماً

الماضية. لا أرب في الخوض في تفاصيل دقيقة في هذه الرسالة ، لكنني أمل

بصدق في أن يتم تصحيح ذلك في الوقت المناسب.

لكنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأطمئن سعادتك على أن حكومة إرتريا لن تدخر

جهداً لتنمية علاقات ثنائية حقيقية وتعاون على أساس المعايير الأساسية التالية:

احترام القانون الدولي ؛ احترام سيادة واستقلال الدول والشعوب ؛ عدم التدخل في

الشؤون السيادية ؛ وهذا لا يستند إلى منطق القوة أو استخدامها أو التهديد

باستخدامها.

مع تحياتي،

عثمان صالح